




# دراسة في كتاب:

# «الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية وعدّ بعض مفاخرها غير المتناهية» لمحمد المشرفي

< الطيب بياض *<

يعتبر كتاب:» الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية، وعد بعض مفاخرها غير المتناهية:» لمحمد بن محمد بن مصطفى المشرفي، أحد أهم مصادر تاريخ المغرب في الفترة الحديثة ما دام كاتبه عايش جزءا منه ودون بعض تفاصيل حوادثه. وقد لاقى هذا الكتاب اهتماما واسعا من لدن العديد من الباحثين والمؤرخين المغاربة[1] والأجانب[2]، الذين استندوا إليه في أطاريحهم وأبحاثهم ودراساتهم لتاريخ المغرب الأقصى، خاصة في فترته التي تخص بداية حكم المولى الحسن الأول حتى عهد المولى عبد العزيز، والظروف المحيطة بها. معتمدا في ذلك على مصادر أصلية عديدة[3]، أو في بعض الأحيان على وثائق لا نجدها في مصادر أخرى سابقة أو لاحقة للمؤلف.

وقد قام بدراسة هذا العمل وتحقيقه إدريس بوهليلة، حيث تم تقسيمه إلى جزأين، شملا الدراسة ونص الكتاب المحقق، وهي الدراسة التي نجدها مستوفية لبعض أغراضها، والتي تحتاج إلى قراءات أخرى، لعلها تكشف خبايا تاريخية جديدة لم يتعرض لها المحقق والدارس، أو التي تطرحها قراءات أخرى، أو فرضتها وحتمتها نصوص ومعطيات أخرى تخص هذا الكتاب.

وللإحاطة بالجوانب المختلفة من هذا الكتاب ، ارتأينا في البداية أن نحيط مؤلفه وصاحب القصيدة التي من خلالها كتب المشرفي هذا الكتاب، بترجمة خاصة لكل منهما، كمنهجية علمية مرادها الدخول للنص من زاوية ترجمة لأصحاب هذه الحلل، وأنسجتهم الإبداعية، والعلمية، والذاتية، والشخصية، والإطار الكرونولوجي المؤسس لذلك.





## محمد الغالي بن المكي ابن سليمان:

عرف عبد القادر زمامة ، في مقالة له في مجلة المناهل ، الغالي بن المكي ابن سليمان ، بأنه كان أبرز كتاب دولة السلطان المرحوم مولاي الحسن الأول ، والذي رافقه في تحركاته المتعددة في أرجاء المغرب . . . كما تنقل بين حواضر المغرب الجنوبية والشمالية ، وله صلات وثيقة بأعلام الأدب والعلم والسياسة ، كما أن له آثارا شعرية ونثرية وتآليف متعددة ما يزال بعضها في خزائن خاصة . وقد وافته المنية في مراكش سنة 1317/1899[4].

أما قصيدته التي قام بشرحها المشرفي ، فهي بائية القافية ، من البحر الطويل ، تشتمل حسب الكتاب المحقق على ستة وستين بيتا ، بخلاف ما أتى به عبد السلام بن سودة في الدليل ، بأنها تتألف من نحو100 بيت ، أو في المصادر العربية

**إن الحديث عن صاحب الحلل البهية محمد المشرفي، يقتضي الإلمام بكثير من المعطيات الأولية، التي بدونها يصعب فهم إنتاجه الذي هو موضوع دراستنا الأمر الذي يضعنا أمام إشكالية صعوبة الإحاطة بهذه الشخصية**

لمحمد المنوني الذي ذهب في نفس الاتجاه .

والقصيدة التي بين أيدينا أراد صاحبها في مجملها ، الحديث عن الدولة العلوية منذ نشأتها إلى أواخر عهد مولاي الحسن مع التركيز على تاريخ ملوكها وما قدموه ، وليس كما قال عبد الله عنان بأن القصيدة تبدأ بذكر الرسول والخلفاء الراشدين ، وذكر الدولة الأموية والعباسية .

وصاحب هذه القصيدة كان من أبرز كتاب دولة السلطان مولاي الحسن ، الذي رافقه في تحركاته على ما يبدو في العديد من مناطق المغرب . لذلك نجد في قصيدته التاريخية هذه ، إلمامه الجيد بظروف وحركات وطبيعة بعض المواضيع التي تختلف بتباين متنها وزمنها ومناطق كتابتها .

## محمد المشرفي:

إن الحديث عن صاحب الحلل البهية محمد المشرفي ، يقتضي الإلمام بكثير من المعطيات الأولية ، التي بدونها يصعب فهم إنتاجه الذي هو موضوع دراستنا ، الأمر الذي يضعنا أمام إشكالية صعوبة الإحاطة بهذه الشخصية بترجمة وافية تستحق قيمته العلمية والتاريخية ، لندرة ما كتبته عنه المصادر والمراجع التي أرخت له ولإنتاجاته ، ولأن المشرفي لم يكن كما أغلب كتاب زمانه ، الذين أرخوا لرحلاتهم وسيرتهم من خلال كتاباتهم ، ولذلك فلا نستطيع الإلمام بأهم حيثيات ترجمته التي نجد بأنها يمكن أن تفي قليلا بغرض فتح بعض مقافل حلله البهية .

ولعل عبد القادر زمامة قد أجمل ترجمته هو الآخر في مقالته السالفة الذكر ، بأنه كان إضافة إلى جانب علمه كاتبا ، شاعرا ، مؤلفا ، له عدة آثار علمية وأدبية منها ما طبع داخل المغرب ، وما طبع خارجه ، وما لا يزال مخطوطا[5]

### اسمه ونسبه ومولده وحياته:

هو أبو عبد الله محمد بن محمد مصطفى المشرفي[6]، ولد في غريس بمدينة معسكر غرب الجزائر حوالي 1839[7]، أي في العشرية الأولى من الاحتلال الفرنسي للجزائر ، الاحتلال الذي ولد ما عرف بالهجرات الجزائرية للمغرب على إثر الأوضاع السياسية والاجتماعية التي أضحت تعيشها الجزائر ، فهجرت العديد من الأسر والأفراد والجماعات إلى شرق المغرب أولا ، ثم العديد من مدن المغرب ، ومن ضمن هؤلاء الأسر أسرة المشرفي التي اختارت مدينة فاس ، كموطن للاستقرار بها .

وتفيدنا المصادر والمراجع بأن المشرفي هاجر إلى مدينة فاس صحبة أبيه سنة 1844 ، حيث كان لا يتجاوز الخامسة من عمره ، حيث تربى وترعرع في هذه المدينة ، على النمط الإسلامي التقليدي ، في أسرة عرفت أبا عن جد بالصلاح والعلم والتقوى ، وتقلد



المناصب الهامة في الهرم الاجتماعي .

إن التكوين العلمي عند المشرفي كما سلف القول قد تشبع بكل المعاني الدينية ، حيث يشير محقق العمل بأنه من الأكيد كما يقول ، أن أسرته أرسلته إلى الكتاب ليحفظ القرآن ويتعلم قواعد اللغة العربية ، وبعض المبادئ الإسلامية طبقا لنظام التعليم التقليدي الذي كان سائدا في هذا العصر[8]. لذلك نجده كما قال عنه العربي المشرفي :» . . .فاق أقرانه في فصاحة اللسان . . .»[9].

مؤلفاته :

ولعل من أبرز ما خلفه المشرفي في كتاباته نجد ، «كتاب السهام الصائبة» (13021883) ، الذي يعد بحق كتابا شاملا ، لكفاءة المشرفي الأدبية والفقهية والجدالية ، حينما كان يرد من خلاله على أحد مواطنيه الذي يبدو أنه طعن في إحدى فتاواه ، وهو أحمد المجاهد الراشدي الغريسي ، معرفا أيضا في هذا الكتاب بنسبه الشريف .

أما كتابه الثاني :» منهاج البشرى وسعادة الدنيا والأخرى» (13051887) ، فهو عبارة عن نصيحة أسداها المشرفي للسلطان الحسن الأول .

وكتابه : «الدر المكنون في التعريف بشيخنا سيدي محمد جنون» (13141896) ، فهو كتاب لا يخلو من أهمية كذلك ، خاصة في التعريف بشيخه محمد بن المدني جنون .

وأخيرا كتابه :» الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية وعد بعض مفاخرها غير المتناهية»(13101893) ، والذي عدله سنة(13211903) ، والذي تناول فيه تاريخ الدولة العلوية ، والدول المغربية الأخرى التي سبقتها .




يظهر لنا من خلال الترجمتين السالفتين ، بأن الأولى تجمل شارح القصيدة إضافة إلى نبوغه العلمي والشعري ، انسياقه الملاحظ للكتابة المخزنية ، كأحد كتاب المخزن الحسني ، وهو ما يضع إشكالية كتاباته ، ومنها قصيدته المدروسة لمحل السؤال والاستفهام لما تتضمنه ، خاصة حين عرفنا بأنها كتبت لهذه الضرورة الملحة التي تقتضي التأريخ لتاريخ العلويين وما خلفوه . أما الترجمة الثانية ، فهي لا تقل عن نظيرتها الأولى من حيث الشكل والمضمون ، لأن المشرفي الجزائري الأصل ، والفاسي المنشأ والتكوين ، قد لا يخرج من عمقه ورصانته العلمية كما تأليفاته الأخرى وتكوينه ، ومن خطابه المخزني أو الإخباري بشكل علمي تاريخي في هذا الصدد ، حسب مركزه ، ووضعيته العلمية الظاهرة في تكوينه ومؤلفاته ، من خلاله كتاب نصيحته وتودده للسلطان الحسني ، وأيضا في عنوان كتابه المعالج . فما مدى صحة هذه الفرضيات خاصة إذا ما علمنا بأن العنوان الذي اختاره المشرفي لكتابه ، قد يجمل ثنايا مواضيعه وأهدافه في شق يتضمن الدولة العلوية حسب ما يبدو لنا كمرجعية أولى ، وأيضا من خلال ما اتضح لنا من خلال الترجمتين السالفتين .

**إن أول ما يلفت انتباه قارئ كتاب:» الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية، وعد بعض مفاخرها غير المتناهية» كما قلنا، هو عنوانه الذي يعتقد من خلاله أنه كتب لأخبار الدولة العلوية في المغرب الأقصى، وتحديدا في مدح هذه الدولة ومفاخرها «غير المتناهية».**

إن أول ما يلفت انتباه قارئ كتاب :» الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية ، وعد بعض مفاخرها غير المتناهية» كما قلنا ، هو عنوانه الذي يعتقد من خلاله أنه كتب لأخبار الدولة العلوية في المغرب الأقصى ، وتحديدا في مدح هذه الدولة ومفاخرها «غير المتناهية» .

وإذا كانت طبيعة الكتاب تتضمن المدح والإطراء في هذه الدولة أو المضامين التي يطرحها المؤلف ، فإن القراءة تستلزم الوقوف على مواقف هذا المؤلف ونقيضها ، وأيضا المعلومات التي أتى بها ، لاستيعاب مقولاته ودوافع الكتابة التي تحملها دفتي الكتاب . أم أن للكتاب مواقف وكتابة أخرى مغلفة بهذا العنوان ، جزئيا أو ضمنيا في مضامين الكتاب في كل ما يتضمنه ، من بدايته إلى نهايته . كما هو الشأن بالنسبة للعديد من الكتابات التي عاصرته أو التي تلته أو سبقته . وبالتالي مدى تعامل المحقق في دراسته وتحقيقه لمجريات هذا الكتاب الذي بين أيدينا .

تجدر الإشارة أن كتاب «الحلل البهية» ، من أبرز الكتابات التي كتبت حول تاريخ المغرب الأقصى ، ويتجلى ذلك خلافا لما سبق آنفا في ذهنية صاحبه الجزائرية ، وأسرته التي كان لأهميتها العلمية والتاريخية منذ هجرتها إلى المغرب ، نصيب في تكوينه العلمي الذي أصبح عليه المشرفي .

كما تكمن أهمية الكتاب في احتوائه على وثائق ومعلومات قد لا نجدها في كتابات ومصادر مغربية أخرى حسب إشارة واطلاع محقق العمل في فصله الأول . من دون أن ننس منهجية المشرفي في كتابته في حلله ، حيث يورد لنا معلومات وإحالات من كتب معاصرة وسابقة له ، بمنهجا في كثير من الأحيان ، وبالطريقة التاريخية التقليدية التي غالبا ما ذهب إليها معاصروه من المؤرخين .

وفيما يتعلق بتاريخ الدولة العلوية في هذه الحلل ، نجد المشرفي قد لخص أسباب تأليفها في مجموعة من النقط أفردها كالتالي :

أولا : إعجابه الشديد بقصيدة الغالي بن سليمان التي شرحها في الكتاب ، والتي تناولت في مضمونها تاريخ الدولة العلوية العام ، لذلك تجده يقول :» المختصة بمفاخر جمة قصر عن إدراكها سائر الدول ، وذكر تاريخ ولايتهم ووفاتهم وفتوحاتهم ، على نسق ترتيبهم ، الأول فالأول ، فرقصت لرنة أشعار مطالعتها طربا ، وقضيت من لطيف معاني بيانها عجبا ، لما اشتملت عليه من الجزالة والفصاحة والطلاوة ، وحسن الترتيب ، حتى كأنها عذراء ألقت على نفسها محاسن الغزل والنسب».[10]

ثانيا : بحكم أن محمد المشرفي كان من حاشية وكتاب المخزن ، فيستشف من حلله رغبته الجامحة التي بينها في الوفاء بالوعد . :» متصامما عن صواعق الرعد ، ولا زالت الأشراف تتحلى بحلية الوفاء والإنصاف . وأما الأطراف ، وأوباش الناس من الأجلاف ، بمن شيمتهم الاحتساء بخلف الوعد الذي هو حلية النساء . .»[11] . وهو الوفاء الذي رجحه إدريس بوهليلة كما يظهر أيضا من عنوان العمل ، وأيضا في إهدائه إياه للسلطان الحسن الأول الذي استغل المشرفي تواجده بالقصر السلطاني بمدينة فاس ، في أواخر سنة 1893 م ، ليهديه له ، ويجازيه كباقي النخب المثقفة التي استحوذ عليها السلطان الحسن الأول خلال فترة حكمه ، كما الحال لأبي العباس أحمد

بن الحاج السلمي الذي ألف كتاب :» الدر المنتخب المستحسن في بعض مآثر أمير المؤمنين مولانا الحسن»[12].

ثالثا : من بين دواعي تأليف هذا الكتاب ، نجد أيضا بين ثنايا سطوره ، اشتغاله وإعجابه بعلم التاريخ والأدب حيث يقول فيه : «فاكهة المفاكهة بالغاية القصوى ، ونهاية الشيء في الطلاوة والجدوى ، لأنه توقيع وقائع الزمان ، وتدوين حوادث الدهر التي قدرها الرحيم الرحمان ، وأخبار الأدباء والأمراء ونوادر أهل الحضر»[13]. ولم يقف هذا الإعجاب عند هذا الحد ، كما يتضح في الحلل ، بل تعداه المشرفي إلى تضمين هذه الحلل تقديرا وافيا لهذا العلم في شرفه ، وفي أصله ، وفضيلته ، وأول من أرخ له وألف فيه ، ومفهومه لغة واصطلاحا ، بالاعتماد على مصادر أصلية كالمصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، لأحمد بن محمد بن علي الفيومي .

رابعا : يستطرد المشرفي في حديثه عن دواعي تأليف كتابه وشرحه لقصيدة الغالي بن سليمان ، في محبته في احتذاء الشاكلة التي قصدها العلماء ، وقفاها الحكماء[14].

وفي حديثنا عن دواعي تأليف المشرفي كتابه هذا ، لأبد وأن نشير إلى علاقته بذلك ، كمفتاح رئيسي لدخول محتويات ومضامين هذا النص ، إلى تاريخ تأليفه والدواعي الحقيقية لتأليفه ، غير التي ذكرها المشرفي وذكرناها آنفا في كتابه .

يورد محقق الكتاب ، ظرفين تاريخيين ألف فيهما هذا الكتاب ، الأول في عهد مولاي الحسن ، والثاني في عهد مولاي عبد العزيز . وهي حقيقة نذهب معه في تأطيرها الكرونولوجي . إلا أننا لا نذهب معه في القول بأن المرحلة الأولى تميزت بظهور ملامح نهضوية سياسية واجتماعية واقتصادية وفكرية ، لما وفره لها مولاي الحسن من وسائل الحياة والنمو ، في تلميح إلى التشجيع الذي لقيه العلماء على مجهوداتهم ، ومن بينهم المشرفي . فالداعي الأساسي والرئيسي في كتابة هذا العمل ، لم يكن لـلازدهار الاقتصادي أو الفكري والاجتماعي ، بقدر مكانته المخزنية التي كان يشغلها ، وطمعا في الجزاء الذي لقيه بعد إهدائه للسلطان الحسن . وهي حقيقة تتبين واضحة طيلة الفترة الأولى من كتابة هذه الحلل .

أما الظرفية الثانية التي كتب فيها الحلل ، فتستهل في 1903[15]، وهي الظرفية التي أعاد فيها المشرفي صياغة شرحه لقصيدة الغالي بن سليمان ، وكتابه الحلل البهية ، الذي أدخل عليه إضافات وتعديلات ، ذيلها بأحداث تاريخية عاصرها ، ولا يستشف منها كما يضيف المحقق لطبيعة هذه الأسباب التي كان يريد أن يسجلها المشرفي إلى السنة التي كان يعيش فيها 1903 ، أو تراجع المغرب في جميع المستويات ، حين نتج عن ذلك فقدان وحدته الترابية على إثر الاحتلال الفرنسي لواحات توات ، والانفتاح على أوروبا بشكل مثير ، ثم الشروع في تطبيق البرامج والمخططات الإصلاحية المفروضة حسب بوهليلة ، بل في التغيير الجذري لطبيعة التعامل في الظرفيتين بين السلطة المركزية وصاحب العمل على الأرجح ، ذلك أن الكتابة الأولى في الظرفية الأولى السالفة الذكر للحلل البهية ، تميزت بعلاقتها الشديدة بمركز المشرفي المخزني ، كما يتضح حين كان مفتيا و قاضيا وكاتبا مدونا للقصر السلطاني كما الحال في هذا الكتاب في شقه الأول ، والذي كان يستلزم عليه من خلال ذلك الكتابة والتدوين من خلال هذا المنصب ، أو كما يتضح من خلال العنوان الذي اختاره لكتابه :» الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية وعد بعض مفاخرها غير المتناهية» . أما الظرفية الثانية التي تغير فيها محور الكتاب من أسلوب ومنهج المشرفي في الكتاب الذي قام بتعديله سنة 1903 ، فقد حكم فيها المولى عبد العزيز الذي غير خطة تعامل المخزن مع المثقفين ومن ضمنهم المؤرخين والعلماء الذين عزل العديد منهم عن مناصبهم ، وعلى الأرجح أن يكون المشرفي من ضمن هؤلاء ، كما نرجح أن يكون لتحويل زاوية قلم المشرفي خلال هذه الفترة لهذا السبب . لهذا فتحوله الأعمى في الإطراء في المدح إلى ما يكاد يشبه الهجاء في الطور الثاني ، والبحث والتساؤل في البنية الجديدة التي أصبح عليها النظام المخزني ، في ضعفه وهزيمته أمام الفرنسيين ، وما لحق ذلك من احتلال لتوات .

**إن أول ما يثير انتباه المتلقي في الكتاب هو عنوانه :«الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية، وعد بعض مفاخرها غير المتناهية»، والذي يحسب في الوهلة الأولى أنه كتاب ألف فقط لأخبار الدولة العلوية في المغرب الأقصى**

وعلى كل حال ، فتلك أفكار وتحليلات خارجية استهوتنا في قراءتنا الأولية لمضمرات كتاب الحلل البهية لمحمد المشرفي ، بالاعتماد على دراسة وتحقيق إدريس بوهليلة ، وهو ما يجعلنا أكثر تصميما على الغوص أكثر في محتويات الكتاب ، ومعالجته بكيفية نقدية تيسر للقارئ فهم بعض جوانبه ، من خلال هذه القراءة لمحتوياته ومواضيعه ، وكذا مطابقتها للواقع التاريخي والموضوعي .

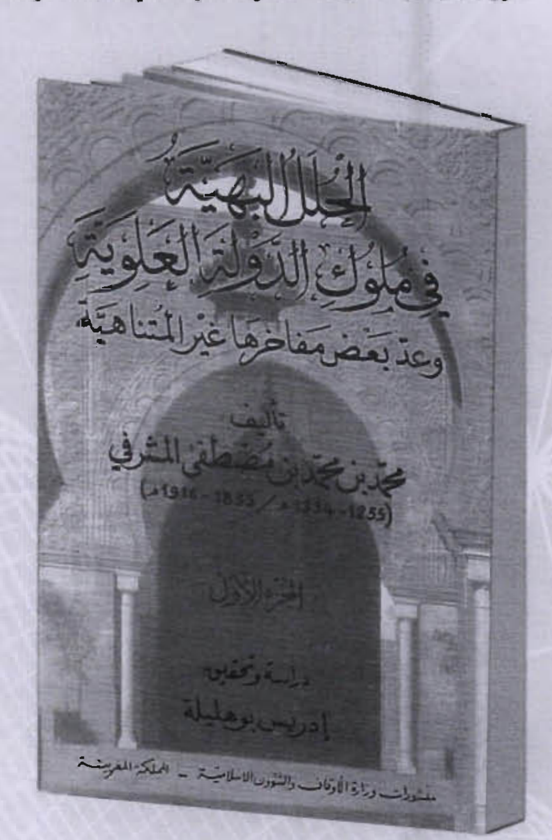
إن أول ما يثير انتباه المتلقي في الكتاب كما أسلفت آنفا ، هو عنوان الكتاب :» الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية ، وعد بعض مفاخرها غير المتناهية» ، والذي يحسب في الوهلة الأولى أنه كتاب ألف فقط لأخبار الدولة العلوية في المغرب الأقصى ، ولكن في قراءتنا المتأنية لمضامين هذا النص ، نجد أنه تاريخ عام لبلاد المغرب ، والدول المتعاقبة عليه ، حيث بدأ المشرفي تأريخه بمدخل عام عن دولة العلويين ، ثم دولة الأدارسة ، فدولة آل بن أبي العافية ، ودولة المرابطين ، ودولة الموحدين ، ودولة المرينيين ، ودولة الوطاسيين ، أخيرا السعديين ، قبل أن يتطرق لتثبيت السلطة لدى العلويين ، مركزا في عمله على هؤلاء من بداياتهم إلى عصره ، قبل أن يسهب في حديثه عن علم التاريخ ، ويعرف بناظم القصيدة الغالي بن سليمان ، وقصيدته .

ونسجل في هذا الصدد ، خرق المشرفي الواضح للمنهج التقليدي المتبع في التأريخ الكرونولوجي ، أي ترتيب الأحداث التاريخية من الوجهة الزمنية التراتبية من الحدث القديم إلى الحديث . ويتبين ذلك في بداية حديث المشرفي عن مسألة التأسيس ، وبناء الدولة العلوية في المغرب الأقصى ، وذكره لمؤسسي هذه الدولة ، ومناقبهم وبعض القضايا التي تخصهم ، قبل أن يورد نسب الدولة من بداياتهم وجدهم الأكبر ، أي الحسن وقدومه إلى المغرب ، كما وجدناه قد انتقل مباشرة للحديث عن الدول المتعاقبة على المغرب ، من

دون أن يتبع في كتابته للمنهج السالف الذكر، بحيث ذكر تأسيس الدولة العلوية قبل أن يتحدث عن الدول السابقة لها، وهي: دولة الأدارسة، ودولة بن أبي العافية، ودولة المرابطين والموحدين، ودولة بني مرين، ودولة بني وطاس، ثم السعديين، وأخيرا رجع بعد ذلك لإكمال حديثه عن تكوين الدولة العلوية وتوطيد السلطة وتوحيدها.

كما نسجل في هذا الصدد، أن المشرفي اعتمد في حلله، على منهجية لا تختلف كثيرا عن الكتابات التاريخية التقليدية المعاصرة له، خاصة منهجية أحمد بن خالد الناصري صاحب الاستقصا، وهي المنهجية المتميزة بطابعها الكرونولوجي، مفردا في ذلك ما يتعلق بمعالم وملامح أفضلية الدولة العلوية على غيرها من الدول في التاريخ بالمغرب في الحكم والسداد، فاعتبرها المشرفي هي الأحق بالمدح دون غيرها، معللا ذلك في أحقيتها ونقائص بقية الدول في معلومات بسيطة من حيث المعنى.

لا يهمنا في هذه الدراسة، مدى صدقية مواقف محمد المشرفي في كتبه وقضاياه الأخرى، والتي نحا في أغلبها إلى المقام الموضوعي في كثير من الأحيان، خاصة في كتابه: «منهاج البشرى وسعادة الدنيا والأخرى والتحذير والإغراء» أو في تسميته الثانية: «تحفة الإمام ونصيحة الإسلام فيما يتوقف عليه الخاص والعام» الذي يشمل نصائحه التي قدمها للسلطان مولاي الحسن، فيما يخص المشاكل التي كان يمر منها المغرب، وإثباته في كتاب الحلل البهية لنص مثير للجدل، والذي دعا من خلاله إلى الإستسلام للوضعية التي شهدها المغرب بعد التدخل الفرنسي في شؤونه، بقدر ما يهمنا محتويات ومضامين هذا الكتاب التي استفزتني واستفزت عبد الله العروي من قبلي، في محاضرته القيمة بتطوان[16]. والتي قدم من خلالها بعض ملاحظاته حول مخطوط الحلل البهية، وهي ملاحظات تساعدنا دون شك في الدخول بجدية إلى هذا النص.




ولعل أول ما استفز عبد الله العروي في هذه المنظومة، قضية توات التي احتلتها السلطات الفرنسية في إطار مخططها الاستعماري، والأهم من هذا كله موقف المشرفي من هذا الاحتلال، وقبل ذلك حجج الفرنسيين من احتلالهم للمنطقة.

لقد قدمت فرنسا في هذا الإطار مجموعة من الحجج أجملها المشرفي في النقط التالية:

أولا: أن تولية العامل على توات من قبل السلطان المغربي لم تتم إلا أيام الدولة العزيزية، وذلك بعدما: «... أجاب المتكفل الفرنسويين عن الحجتين المذكورين، بأن تولية العامل من قبله، إنما أحدثتها دولة المغرب في صدور سلطنة مولاي عبد العزيز برأي الوزير، لما شعر باحتياج الفرنسويين للمرور بتلك القصور إلى ما ملكوه من السودان، وكانت قبل فوضى لا ملك لأحد عليها...»[17].

**يظهر جليا بين موقفي المشرفي تجاه الأجنبي، خاصة في تحيزه للإدارة الفرنسية، ونقيض ذلك بنظيراتها الأجنبية الأخرى، خاصة الإنجليزية منها، ومن يمثلها أو يتماشى معها كالمنبهي**

ثانيا: حجة أن خطبة العلماء على المنابر لسلطان المغرب لا تنهض من الناحية السياسية بقوله: «... وبأن الخطبة بالدعاء على المنابر لسلطان المغرب الأقصى، فمن عادة المسلمين أن يخطبوا بالدعاء لأقرب إمام منهم، فلا تنهض بالخطبة حجة في أمور السياسة.»[18]

ثم يستطرد بعد ذلك صاحب الحلل البهية بحجتين أخريين، الأولى: «... أن الشروط الواقعة بين الدولتين أيام المولى عبد الرحمن، إثر وقعة وادي إيسلي بساحة مدينة وجدة الشهيرة بوقعة أبي هراوة[19]، وكانت في حدود الستين والمائتين والألف من جملتها أن أرض الصحراء هي موات لا ملك لأحد عليها منهما، وإنما هي محل مرعى لمن أراد الرعي بها، ومن قدر على عمارتها وإحيائها فله ذلك.»[20]

أما الحجة الرابعة فيقدمها صاحب الحلل في ما يلي: «... من حيث علم الجغرافية أن قصور اتوات واقعة في سمت المغرب الأوسط، ومن صحرائه خارجة عن سمت المغرب الأقصى عليها في القديم، قد كان ذلك على وجه التغلب وانقطع، وبقي أهلها فوضى كما يشهد له الشروط المذكورة المجعولة مع مولاي عبد الرحمن التي من جملتها الإشهاد عليه بأن الصحراء أرض موات كما سبق، ويوضح عدم دخول قصور اتوات في ممالك الدولة الشريفة، عدم استثنائه إياها من عموم الصحراء، كما استثنى قصور فجيج وقصر ايشر، مع أنها أعظم من فجيج وأحق بالاستثناء منها، لما شملت عليه من المخلوقات العديدة»[21].

مجملا هذه هي الحجج التي قدمتها فرنسا حسب مؤلف الحلل، لتثبت للرأي العام المغربي حقها التاريخي في المنطقة. لكن. حسب عبد الله العروي أيضا، لا يهمنا ذلك الذي يقوله الفرنسيون، بقدر ما يهمنا ما يقوله مؤلف الحلل البهية، حيث يرى في قوله أن حجج فرنسا أقوى من حجج المغرب، لأن حجج فرنسا برهان لعدم تفريطهم مع القوة والاستعداد، فيرى: «... وإذا نظرت بعين البصيرة من طريق السياسة، وجدت حجج الفرنسويين مؤيدة بقوتهم، فهي أقوى لعدم تفريطها في أمور السياسة، والمفرط دائما محجوج، والتفريط حاصل بالضرورة عن دولة الشرفاء العلويين»[22]. لأن القائمين بأمور العباد، ارتكبوا أخطاء أجملها المشرفي في النقط:

أ- تساهلهم وعدم اكتراثهم بأمر الصحراء وأهلها، وذلك حين: «أوقع المولى عبد الرحمن في قبول الشرط المذكور مجملا، ولم يتفطن لاستثناء قصور اتوات من الصحراء، كما استثنى قصور فجيج منها، ولا لضبط الصحراء التي هي موات من غيرها، بتقييد حد ظاهر بين أسامي مواطنها وفجاجها، مع أن اتوات أحوج للاستثناء من فجيج لبعدها عن المغرب الأقصى، وقربها من الأوسط.

وكذلك كاتبه الموثق لعقد هذا الشرط، لم ينص على ما هو من الصحراء معد للرعي لمن قصده بها من غيره ممن هو في ولاية الدولة المغربية وعمرانها وممالكها، ولو رعى ذلك، ما احتج الفرنسيون بشمول مطلق الصحراء قصور اتوات وغيرها، ولا احتمل دخولها بوجه»[23].

ب- إهمالهم الحزم والضبط فيما يرجع للقيام بأمور المسلمين وسد ثغورهم، مبرهنا على ذلك في استفساره فيما يلي: «وإلا فكيف يسوغ للقائم بالأمر أن يوجه عاملا لأرض اتوات التي

هي محل نزاع العدو، قريبة من حدوده، مجردا عن القوة العسكرية، مع علمه بضعف أهلها وقلة زادها واستعدادها، وقوة المنازع له فيها، وشدة احتياجه إليها، وعزمه على أخذها. فلو كانت هناك قوة جندية مقيمة بها لدفعت عنها وأعانت أهلها ...»[24].

ج- ظنهم بأن الفرنسيين لن يجنحوا لعمران الصحراء في توات، وذلك :» لعدم نفعها وقلة مائها واشتداد حرها وبردها، فتسامح في قبول ذلك الشرط دون بحث واستثناء، وتأمل في عاقبته، قياسا على سياسته.»[25]

د- اعتمادهم على دعائم المهادنة ووثوقهم بعهودها، فكان لهم أن :» ...ناموا آمنين من سوء عواقب الدهر، واستيقظوا للاهتمام بما يوافق الشهوات النفسانية من اللذات والاستمتاع بالطيبات وهو سبيل الخسارة.

وكل محنة وفتنة سبكتها يد السياسة بآلة سوء التدبير، يشعر بها كل عاقل بالأحوال خبير، فوقعوا وأوقعوا في المحظور باقتصارهم على مهماتهم في أنفسهم، وإلى الله عاقبة الأمور...»[26].

ثم يذهب المؤلف بصورة مفاجئة ومختصرة إلى إبراز موقفه من ركون أولي الأمر إلى الأجانب، طمعا في الانتصار بهم حسب تعبيره، في رأيهم ونصائحهم. فيخرج من ذلك، ومن خلال ما سبق ذكره في حجج الفرنسيين، وموقف المشرفي من هذا الاحتلال، تحيزه الكامل للأجنبي في شخص الفرنسيين، بل تعداه في الفقرة الموالية من موقفه من ركون أولي الأمر إلى الأجانب، بعريضة تتضمن نصيحته بعدم الإصغاء للأجانب، قاصدا في ذلك دون شك، كل من انجلترا وألمانيا واسبانيا، وهي الدول التي كانت لها أطماع ومصالح بالمغرب، وهي نصيحة تأتي حسب كاتبها بالشفقة على الدولة المغربية، لضعفها عن مقاومة عدوها في مراكز الحروب.[27]




في إطار هذه الأحداث والمواقف، وموقف المشرفي بالتحديد، جعل عبد الله العروي يشك في هوية وشخصية المشرفي بتحيزه للدولة الفرنسية ومخططاتها الاستعمارية بالمغرب، بل وينفرد المشرفي عن غيره من المؤرخين يقول محقق العمل، بوثيقة تدعو إلى الاستسلام، بخلاف نقده للمسؤولين في موقفه السابق، وهما موقفان متباينان جعلا المشرفي يدخل في دوامة تناقض في المواقف، وخطاباته. هي قضية أخرى تنضاف للمشرفي من الدول التي كانت لها عيون استعمارية بالمغرب، خاصة في مسألة الإصلاحات الانجليزية التي عرضها الإنجليز على وزير الحرب المهدي بن العربي المنبهي، حين سافر إلى إنجلترا. إلا أنه لا يجب أن ننسى وعيه بازدواجية السياسية الإنجليزية في تعاملها مع المغرب، الوجه الإصلاحي والودي من جهة، والوجه الحقيقي النابع من مصالحها والعمل على زيادة نفوذها في إطار تنافسها الدولي على المغرب، والتي: « تظهر لأكابر الدولة الشريفة المحبة والمودة بالانتصار، ومرادها التوصل بذلك لمقصودها»[28].

**لم يفت المشرفي في بنية خطابه المخزني الإشادة أيضا بالمجهودات التي بذلها السلطان الحسن في مجال الإصلاح العسكري، حيث جلب تقنيات وتجهيزات وضباطا..**

يظهر جليا بين موقفي المشرفي تجاه الأجنبي، خاصة في تحيزه للإدارة الفرنسية، ونقيض ذلك بنظيراتها الأجنبية الأخرى، خاصة الإنجليزية منها، ومن يمثلها أو يتماشى معها كالمنبهي. هي مواقف جعلته ينأى إلى تفضيل تدخل الفرنسيين بالمغرب على غيرهم من الأجانب، متخذا في ذلك كل أسبابه وتعليلاته الممكنة. بل وحتى إلى الاستسلام لمقولة الاستسلام للحضارة الفرنسية وأشكالها، حين حديثه عن الحاجب أحمد بن موسى الذي بعث بأخيه امحمد إلى فرنسا سنة 1896. حين يقول :» وكان من حقه ألا يوجه للسفارة أخاه المذكور، لما يعلمه من اعتراء هذا الداء له في بعض الأحيان، ولا سيما عند مفارقته لوطنه الذي هو مسقط رأسه، ومغايرة الصنائع بآلات المكينات، المحتوية على ما يبهر العقول، ويغيرها، ومن المخترعات العجيبة، مما لا يخطر على بال وجودها في العالم، ومن الخوارق العادات، حتى أن من كان له عقل سليم يخشى عليه من اختلاله بمشاهدة تلك العجائب، لعدم قبول العقل دخولها في الإمكان، لولا مشاهدته لها بالعيان، فكان ذلك أقوى سبب تحرك هذا الداء، المبتلى به عليه ...»[29].

فدفاع الكاتب عن السياسة الفرنسية ودعاتها، في كل المحتويات التي تطرقنا إليها، هي محاولة لتبرير الدخول الفرنسي بالمغرب على غيرهم من الأجانب كما سلف، لأنهم جيراننا وأحسنوا العمل بالجزائر كما يظن، وكما يشير إلى ذلك العروي. هي أفكار وتحليلات أخرى تنضاف إلى الكتاب المدروس، والتي تحيلنا دون شك إلى منافذ أخرى في هذا الكتاب ومواضيعه التي تستفز المتلقي، كلما اتضحت له من خلالها عوالم جديدة.

يتبين لنا من خلال ما سبق، أن المشرفي عمل ما في وسعه في الفترة الأولى من كتابته للحلل، إبراز المكامن الناصعة التي تشرف الوجه السياسي والأدبي والفكري للسلطان مولاي الحسن، فأبرز ذلك في مجموعة نقط وقضايا تبدو له جديرة بأن يعرف بها السلطان المذكور.

هذا تبينه قراءتنا المتأنية لكتاب الحلل البهية، من خلال ما طرحه المشرفي بكتابة واضحة وغير ملتبسة في هذا النص، وهو الخطاب الذي لا يخرج عن خطابه في كتابه الذي قدم من خلاله نصيحته لنفس السلطان، والخطاب المتناقض الآخر في «نقده اللاذع للمسؤولين المغاربة». وهي ازدواجية لا مناص منها في كتابة المشرفي في كتبه، وفي هذا الكتاب.

ففي الخطاب الأول الذي لا يخلو من مفاتن المدح، حاول المؤلف قدر الإمكان إبراز الملامح النهضوية لمركز الدولة الحسنية على المستوى السياسي والفكري، مركزا على هذه الملامح الايجابية، ومتناسيا لنقيضها في صدر الدولة المغربية، إلا أننا نجده قد لامس هذا الواقع السلبي في الملامح والقضايا الاجتماعية، وهي رؤى اتضحت لنا بعيدة عما ذهب إليه دارس الكتاب، أن المشرفي عبر بصدق وتجرد، عن همومه وأحاسيسه، بل وهموم وأحاسيس ومشاغل جيل عصره بكامله.[30] لأن الوضعية التي كان يعيشها المغرب أنذاك، وخاصة التنظيم السياسي والإداري، والتي تخص حاشية المخزن بالأساس، والخلل التنظيمي الذي ظهر في

كثير من القضايا التي تلامس السلطان ، كانت تزيد من بلل طينة الوضعية المزرية في العديد من الأحيان ، وهي كلها مواضيع وقضايا تحاشى المؤلف الحديث فيها ، وأفردها في إطنابه في ذكر غزوات السلطان مولاي الحسن الإصلاحية ، خاصة فيما يتعلق بسياسته الداخلية ، التي حاول من خلالها إخماد الفتن والاضطرابات ، وإحلال الأمن بالبلاد ، هي أعمال جعلت المشرفي يتمادى في الإطناب في العديد من الأوصاف الحميدة التي لا تجتمع إلا في شخصه حسبما أراد المشرفي تقديمها للقارئ .

كما لم يفت المؤلف أن ينبه إلى إنجازات مولاي الحسن على المستوى الأدبي والشعري ، حين عمل على منح الأدباء مساعدات نقدية وعينية ، والذين كانوا يتقدمون لمدح السلطان والإطراء على خصاله الحميدة .

وعمل الحسن أيضا حسب المشرفي على تشجيع العلماء ، والذي اعتبره أنه لا يفته علم شرعي ولا فلسفي إلا واعتنى به ، وذلك في ظل التأخر الحقيقي للوضع العلمي بالبلاد في الفترات التي سبقت الحسن .

ولم يفت المشرفي في بنية خطابه المخزني الإشادة أيضا بالمجهودات التي بذلها السلطان الحسن في مجال الإصلاح العسكري ، حيث جلب تقنيات وتجهيزات وضباطا وخبراء جددا في هذا الميدان ، منوها فيما أقدم عليه السلطان في هذا المجال ، خاصة في بنائه ل»دار الأسلحة» .

أما فيما يخص الشق الثاني من الفترة الأولى في كتابة الحلل ، حيث أراد من خلالها المشرفي انتقاد بعض ما تبين له من الظواهر الاجتماعية المتفشية في البلاد ، دون انتقاده للمسائل السياسية أو العسكرية والإدارية الخاصة بالدولة ومراكزها ، فكان وفيا أيضا في هذا الانتقال في مدح الحسن من جهة انتقاد الانتقاد ، فانتقاد ما كان قد انتقده السلطان الحسن ، وهي العادات الانحلالية في المجتمع التي كان يعتبرها الحسن ظواهر تعرقل قيام سلطة سياسية تفي بواجبها ومتطلباتها ، خاصة الأمور التي تمس كيفية ممارسة السلطة عند الحسن .

وعلى سبيل المثال عادة «الميعاد» . الذي أمر السلطان بإبطالها وقبض ممتهنيها .

سبق أن أشرنا أن المشرفي كتب في امتداحه للسلطان الحسن في الفترة الأولى من كتابته للحلل ، في شقين متناقضين ، يتشكلان في المدح والنقد لما ينتقده السلطان ، إلا أننا بتخطينا لخطابه الآخر في الفترة التي تحول فيها إلى خطابه المغاير .

**إن تحول هذا الخطاب، يحيلنا في طبيعته أنه يلامس بالدرجة الكبيرة مؤسسة السلطان عبد العزيز على غيره من المؤسسات التي تحاشا الحديث عنها المشرفي في الفترة الأولى..**

لا مراء أننا أمام كتابة مخزنية جديدة في البحث التاريخي الذي يخص الفترة المعالجة ، خطاب يتغير بتغير مقصده وأسلوبه الأدبي والتاريخي المنسجمين . إننا الآن أمام ظرفيتين وكتابتين مختلفين ، أدتا إلى الخطاب التاريخي الذي بين أيدينا ، هذا ما نقرؤه ، وتلك هي الرؤيا الظاهرة بدون خلو أو مرو .

فتحرر وتحول المشرفي في كتابته الثانية في العهد العزيزي ، جعلنا نرجح في البداية سبب هذا التحول الأعمى في هذا الخطاب الثنائي .

كما تحولت نظرته للأجنبي ، حين كان يرغب في «الانفتاح» على «الآخر» المتمثل في الدول الأجنبية لتحديث أجهزة المغرب العسكرية . إلى تحيزه الواضح في دخول الدولة الفرنسية بالمغرب على المستوى السياسي ، رفضه لكل محاولة انفتاح مع الانجليز أو الذين يمثلونهم ويتحدثون بمصالحهم . وأيضا نقده اللاذع للمسؤولين المغاربة ، إلى تضمينه فكرة الاستسلام والخضوع .

إن تحول هذا الخطاب ، يحيلنا في طبيعته أنه يلامس بالدرجة الكبيرة مؤسسة السلطان عبد العزيز على غيره من المؤسسات التي تحاشا الحديث عنها المشرفي في الفترة الأولى ، كصورة واضحة لموقف المشرفي الأحادي من السلطان الجديد ، وهي الحتمية التي رجحناها في بداية هذه الدراسة . لذلك لو كان من الأسباب غير ما أسلفت آنفا ، لتحول المشرفي في أسلوبه وخطابه الثاني لكل فروع ومؤسسات الدولة ، لا الاقتصار في أغلب الأحيان على أعلى الهرم السلطاني . ويتضح أيضا ذلك في موقف المشرفي بعد وفاة أحمد بن موسى سنة 1900 :» وبموته اختل النظام ، يشهد محمد المشرفي ، وانفصمت عروى الأحكام ، وتغيرت سنن ركبها وانعدم ، وظهرت فيها علامات الهرم ، لما كان عليه من النصيحة وحسن التدبير ، واقتفاء أثر سياسة من قبله[31].

فكلما قرأنا في خطاب المشرفي الجديد ، خرجنا بالملاحظة التالية : تركيزه على السلطان عبد العزيز في كل المناحي التي يتحدث عنها ، فيقول في هذا الصدد مثلا : « ثم نهض السلطان من رباط الفتح ، مخالفا للعادة القديمة من مرور الملوك قبله بمكناسة الزيتون ، فعدل عنها ، وقصد فاسا بعد تشوف أهل مكناسة له ، وفرحهم بقدومه عليهم كما هي العادة ، ولما رأوه عدل عنهم ، تغيروا لذلك ، وطلبوه في المرور بهم ، فاعتذر لهم بما طيب خاطرهم وسلاهم به ، وتوجه لفاس فدخله في أوائل ذي الحجة من السنة المذكورة(1902) ، بعد أن خرج أعيان العلماء والنقباء والأشراف ، لملاقاته مسير مرحلة ، وذلك : بوادي مكس . . . .ولما استقر به المقام ، شرع في تتميم عمل الترتيب على عمالته ، وعم القبائل المخزنية وغيرها ، ووجه لبني حسن وأهل الغرب وبعض القبائل ، من قام بذلك من الأمناء والعدول ، لحفظ الواجب وإحصائه ، وقد أذعن إليه كل القبائل غير قبيلة شراكة ، شكوا بما يلحقهم في ذلك من الضرر ، لكونهم من جيش المخزن ، وهم مكلفون بقيام أمره ، ملازمون لخدمة الأوامر السلطانية حضرا وسفرا . وفي فرض الترتيب عليهم ، مع بقائهم في الجندية ضرر ، ومن عادة المخزن ، أن لا يؤدي فريضة لخدمته المخزنية بنفسه ، فتسويتهم مع الغير في المغرم وزيادة تكليفهم بالقيام المخزنية شاق عليهم ، فلم يلتفت إليهم ، وكان ذلك أول نزاع ، وقد أصغى لمقالهم بعض القبائل ، ولا سيما حيث علموا أن ذلك بإشارة الانجليز»[32].

إلا أن الحقيقة الأخرى التي تتبين لنا من خلال هذا الخطاب ، وحيثياته في ذكاء المشرفي في كل هذا التحول الكبير في خطابه الأول ، حيث لا يتبناها كحقائق ووقائع مؤكدة ، بل يضعها بالأحرى في باب الشائعات المترددة بين العامة كما يشير إلى ذلك نزار التجديتي . لكتابته



ألفاظا ومفردات من قبيل :» القيل والقال» ، «زعموا» . . .

إن الخطاب عند المشرفي المتمثل في النقد الكامل أو المدح الكامل في هذا الكتاب ، يضعنا دون شك في الحتمية التي تؤطر هذه الكتابة التاريخية ، من دون أن يفرد في أحد خطابيه صيغة نقيضه لهذا الخطاب ، تخص المغاير لمحمد المشرفي ، المتناقض في حسب كل فترة سياسية ، من دون القول كما ذهب إلى ذلك نزار التجديتي في دراسته السالفة ، حيث أشارإلى أن المشرفي كان يهدف من خلال تقديمه كتابه :»منهاج البشرى وسعادة الدنيا والأخرى» للحسن الأول في إشارة للحلل ، على تحقيق العبرة المنشودة من تدوين أخبار التاريخ بعد استحالة النصيحة حسب التجديتي[34]. الذي ذهب في هذه الشاكلة ، شاكلة كتاب الأوراق لأبي بكر الصولي ، وكتاب العبر لابن خلدون ، وكتاب الوزراء والكتاب لابن عبدوس الجهشياري . وشتان بين هذه الكتابات في تناولها لهذا الموضوع ، وكتاب الحلل البهية ، ليس فقط في إطارهما الزمني ، وبين هذه الأسماء والمشرفي وخطابه الجديد . فابن خلدون مثلا ينطلق في تحليله للتاريخ من فكرة تجاوز السرد التقليدي للتعاقب الزمني للأحداث والوقائع التاريخية ، إلى ضرورة النظر في باطن هذه الأحداث وتفسيرها وتحليلها وفق منهج عقلي يجعل منها نتائج لعلل دقيقة كامنة في صيرورة المجتمع . وإن لم يطبق هذا المنهج في كتابه العبر فيقول في مقدمته :» فإن فن التاريخ من الفنون التي تتداولها الأمم والأجيال ، وتشد إليه الركائب والرحال وتسمو إلى معرفته السوقة والأغفال ، وتتنافس فيه الملوك والأجيال ، ويتساوى في فهمه العلماء والجهال ،

**لم يفت المشرفي في بنية خطابه المخزني الإشادة أيضا بالمجهودات التي بذلها السلطان الحسن في مجال الإصلاح العسكري، حيث جلب تقنيات وتجهيزات وضباطا..**

إذ هو في ظاهره لا يزيد عن أخبار الأيام والدول والسوابق من القرون الأولى ، تنمو فيها أقوال وتضرب فيها الأمثال وتطرق فيها الأندية إذا غصها الاحتفال ، وتؤدي إلينا شأن الخليقة كيف تقلبت بها الأحوال ، واتسع فيها المجال ، وعمروا الأرض حتى نادى بهم الارتحال ، وفي باطنه نظر وتحقيق وتعليل للكائنات ومبادئها دقيق ، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها .»[35] ، وأما المشرفي فيعتبر هذا العلم الذي من خلاله كتب هذا الكتاب ، ومشى في خطابه السالف في مرجعية واحدة وتفسير تقليدي واحد ، يؤطر بتسجيل أحداث الماضي وحصيلة النشاط الإنساني ، في تعاقبها الزمني . مشيرا بوضوح إلى أنه :» علم التاريخ والأدب من فاكهة المفاكهة بالغاية القصوى ، ونهاية الشيء في الطلاوة والجدوى ، لأنه توقيع وقائع الزمان ، وتدوين حوادث الدهر التي قدرها الرحيم الرحمن ، وأخبار الأدباء والأمراء ونوادر أهل الحضر والعربان» .

إلا أن المفارقة الكبيرة بين ابن خلدون والمشرفي ، هو أن الأول يتبنى في تحليله لمسألة الانحدار الإسلامي في التمدن ، والثاني يحدده خطابه وظروف كتابته حسب كل فترة زمنية .

وخلاصة القول ، فإننا مهما قلنا في كتاب «الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية ، وعد بعض مفاخرها غير المتناهية» ، وخطاب مؤلفه ، وصاحب القصيدة التي قام بشرحها ، فإنه يبقى كتابا جديرا بالقراءة والاهتمام ، لما يتضمنه من مواد معرفية قد لا نجد بعضها في كتب تاريخية أخرى ، أو في الأخبار الشفوية التي استقاها محمد المشرفي من الأشخاص الذين كانوا يشاركون بأنفسهم في صنع الأحداث ، أو استقوها من غيرهم ، من دون أن ننسى مشاهدته العيانية والمصدرية لكثير من الوقائع التي ساهم من خلالها في صنع حدث معين ، أو الذي يخص الآخرين كقوله :» إلا أن بعض ما رأيناه بحاضرة فاس بالخصوص أذكر شيئا منه»[36].

كما تكمن أهمية الكتاب في الدراسة القيمة التي قام بها إدريس بوهليلة ، وهو المجهود الذي أطره في كل الظروف المتاحة للعمل العلمي الجامعي ، بكثافة اطلاعه على الموضوع ، وإلمامه بقضاياه ، وانفتاحه على مصادر ومراجع عديدة ، غلفت الدراسة بثمرة علمية جيدة ، لولا التنظيرات والتأويلات والأحكام المسبقة التي سقط فيها في بعض المرات في دراسته ، وليس في تحقيقه الذي وفر له كل شروط الدقة الرصينة .

ومع ذلك فيمكن القول بأن كتاب الحلل البهية هو مصدر لا يمكن الاستغناء عنه مثل باقي مصادر تاريخ المغرب المعاصر ، مع ضرورة أخذ الحيطة والحذر في كل ما يتضمنه من معلومات وقضايا يغلب عليها في كثير من الأحيان طابع الخطاب المخزني المتناقض لمحمد المشرفي .

## المراجع


1 نذكر على سبيل المثال لا الحصر قائمة الباحثين الذين اعتمدوا في كتاباتهم وأبحاثهم على الحلل البهية : بناني عبد القادر ، تلخيص ما عليه المعول ، مخطوط ، خ ، ح ، ر ، 10273 . ص47 . ليفي بروفنصال ، مؤرخو الشرفا ، ص26566 . عبد الرحمن بن زيدان ، الدرر الفاخرة ، ص58 . محمد المنوني ، مظاهر يقظة المغرب ، ج1 ، ص31 . إبراهيم حركات ، التيارات السياسية والفكرية ، ص16-69-118-134 . عبد الله العروي ، جريدة العلم المغربية ، العدد175 ، سنة 1972 ، ص5-6 .

2 - نذكر من هذه الكتابات ، جورج سالمون ، المستندات المغربية ، 1904 ، الجزء1 ، ص ، 127 . 148-416-424 . وميشو بيلير ، نفس المرجع ، ج11 ، ص42 . 43 .

3 - نذكر منها على سبيل المثال ، ابن هشام في السيرة ، وابن الأثير في الكامل في التاريخ ، وابن أبي زرع في الأنيس المطرب ، واليافعي عبد الله في مرآة الجنان ، وابن خلدون في العبر و المبتدأ و الخبر ، وابن غازي محمد في الروض الهتون ، والافراني محمد الصغير في نزهة الحادي ، والزياني أبو القاسم في البستان الظريف . . .

4 - زمامة ، عبد القادر ، «مع المشرفي في كتابه الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية» ، مجلة المناهل ، منشورات وزارة الثقافة المغربية ، عدد 36 ، السنة 1987 ، ص : 199 .

5 زمامة ، مرجع سابق ، ص202 .

6 الفضيلي ، إدريس ،» الدرر البهية» ، ج2 ، ص155 . نقلا عن محقق الحلل البهية ، ج1 ،ص : 65 .

7 المشرفي ، محمد بن محمد بن مصطفى ، «الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية وعد بعض مفاخرها غير المتناهية» ، تحقيق ودراسة إدريس بوهليلة ، تقديم أحمد التوفيق ، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، 2005 الرباط ، ، ج1 ، ص :65 .

8 نفسه ، ص67 .

9 «ذخيرة الأواخر والأول» ، مخ ،خ ،ع ،ر ،8 :2659 .

10 - المشرفي ، مصدر سابق ، ج1 ، ص :117 .

11 - نفسه ، ص :118 .

12 - أنظر : المنوني ، محمد ، «المصادر العربية مؤسسة بنشرة للطباعة والنشر» ، 1983 ، ج2 ص : 95-96 .

13- المشرفي ، مصدر سابق ، ج1 ، ص :119 .

14 - نفسه ، ص :126 .

15 - المشرفي ، نفسه ، ج1 ، ص :90 .

16 - أنظر نص المحاضرة المنشورة بمجلة سيميائيات ، إعداد وتقديم إدريس بوهليلة ، العدد 1 ، والتي ألقاها عبد الله العروي في مدينة تطوان خلال شهر أبريل من عام 1972 ، بدعوة من «جمعية أساتذة التاريخ والجغرافية» في إطار سلسلة من الأنشطة الثقافية ضمت الأساتذة : جرمان عياش ، ومحمد زنيبر ، وعبد الكريم كريم . وقد كانت جريدة العلم قد نشرت هذا النص في محورها الثقافي ، كما رقنته الجمعية المستضيفة في أربعة أجزاء على التوالي بأعدادها الأسبوعية 175--174 -173 172 ، الصادرة في شهر دجنبر من نفس السنة .

17 - المشرفي ، مصدر سابق ، ج2 ، ص :231 .

18- نفسه ، ص :231 .

19 - أبو هراوة : لقب كان يطلق على الجنرال لامور يسيير قائد الجيش الفرنسي في معركة إيسلي .

20 - المشرفي ، مصدر سابق ، ج2 ، ص :232 .

21 - المشرفي ، مصدر سابق ، ص : 232 .

22 - نفسه .

23 - المشرفي ، مصدر سابق ، ص :233 .

24 - نفسه .

25 - نفسه .

26 - نفسه .

27 - المشرفي ، مصدر سابق ، ص :235 .

28 - نفسه ، ص : 247 .

29 - المشرفي ، مصدر سابق ، ص :229 .

30 - المشرفي ، مصدر سابق ، ج1 ، ص :28 .

31 - المشرفي ، مصدر سابق ، ج2 ، ص :270 .

32 - نفسه .

33 - التجديتي ، نزار ، « نظام الخطاب عند المؤرخ المخزني من خلال كتاب الحلل البهية لمحمد المشرفي « ، مجلة سيميائيات ، العدد1 ، مطبعة الخليج العربي ، تطوان ، 2008 ، ص :59 .

34 - التجديتي ، نفسه ، ص :60 .

35 - ابن خلدون ، «المقدمة» ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، ج1 ، ص :2 .

36 - المشرفي ، مصدر سابق ، ج2 ، ص :199 .